

تبرع تطوعي

تبرع الكويت سنوياً وبصفة تطوعية بمبلغ 570 ألف دولار للمساعدات الانسانية

محليات

"الصوت" تبحر إنسانياً مع المنسق المقيم للأمم المتحدة

فاليري كليف ندرس إخفاق المرأة الكويتية في الوصول إلى البرلمان

شخصية استثنائية في العمل الأممي الإنساني، استقرت منذ حولين بعد ترحال طاف بها في دول المعمورة... واجهت في "مغامراتها" الإنسانية تحديات جمة، من كمبوديا في أقاصي آسيا إلى غزة الجريحة في مشرقنا العربي، لتحل أهلاً وتزئلاً سهلاً بأرض الكويت.

ألفة الجماهير

كما عهدتها، تلوح البسمة باستمرار على محياها رغم انشغالها اليومية المتواصلة بهوم الإنسان خارج بوصلة الزمن والجغرافيا. عندما تحدثها تجيب بصراحة وشفافية تخالطها المراوغة حيناً والضحك أحياناً أخرى. إنها فاليري كليف المنسق المقيم للأمم المتحدة والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكويت.

تعبيراتها عن طيب العيش ومرونة التواصل مع الشعب الكويتي المضيف وصاحب الروح الاجتماعية محل حديثها دائماً. من دون أن تنسى الإشارة إلى ما يحفل به المشهد الاقتصادي المحلي من ديناميكية أخاذة، ملمح بشي بان تصبح الكويت قطباً اقتصادياً مالياً إقليمياً ودولياً. دولة الكويت الضيق تاريخها بموقف إنساني إزاء أزمات بقية الشعوب، شأنها شأن الدول العربية، الكويت أمامها الكثير لتعديله في مجال حقوق المرأة السياسية والاجتماعية، البيئة وما تحفل به من مسارات ومعوقات، تلك أهم المحاور التي استقتها "الصوت" من خلال هذا الحوار الذي تداخل فيه الجانب الاقتصادي بالدرجة الأولى مع الجانب المحلي الاجتماعي.

مركز مالي وتجاري

ما العلاقة بين تأسيس فرع للبنك الدولي في الكويت والتحضيرات الجارية لان تكون مركزاً مالياً وتجارياً؟

يعتبر هذا المشروع خطوة جيدة تقوم بها حكومة الكويت لتأسيس فرع للبنك الدولي في بداية العام المقبل، وهذا يجسم رؤية سمو الأمير الذي يطمح من خلالها إلى بروز الكويت أكثر على الصعيد الاقتصادي العالمي، وما ذهاب سمو الأمير إلى واشنطن إلا لتقديم مطلب رسمي بذلك الغرض. انطلاقاً من ذلك تعد هذه الخطوة عاملاً مساعداً للكويت في مجال الإصلاحات الاقتصادية التي

تسعى من خلالها إلى تحقيق قناعاتها والتحول من الاعتماد على النفط إلى الاعتماد على موارد اقتصادية أخرى متعددة ومتنوعة. كما تعد هذه الخطوة فرصة لها لتنضم إلى الأسرة المالية الدولية عبر فتح فرع للبنك الدولي على أراضيها.

الأزمة المالية والبرامج الاممية

يحكى في الأونة الأخيرة عن تضرر البرامج التنموية لمنظمة الأمم المتحدة من الأزمة المالية العالمية، كيف تترين مستقبل التمويل في هذه البرامج مع تواصل الأزمة والأحداث الطارئة؟

الأزمة المالية طالت كل دول العالم، من دون استثناء. ولعل هذا ما دفع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الذي اجتمع أخيراً في الدوحة بمجموعة من رؤساء الدول بهدف التركيز على الاستثمار من أجل التنمية، إلى التذكير بأن كل الدول تعاني من الركود الاقتصادي وبالتالي فمن الضرورة بمكان الوقوف جنباً إلى جنب لمساعدة الدول الفقيرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للاللفية. وقد تمكن من الحصول على تعهد الدول المانحة بالاستمرار في مد يد المساعدة للبلدان النامية والفقيرة التي تعتبر أكثر الجهات تأثراً بالأزمة الاقتصادية. إننا لا نستطيع أن نستشرف الوضع مستقبلاً ذلك أن الأزمة حديثة وبالتأكيد فإن مضاعفاتها ستظهر بشكل أوضح خلال العامين المقبلين، ومما لا شك فيه أنها ستسبب اقتصادات الدول المتقدمة، ونامل ألا تتأثر الدول الفقيرة كثيراً لكونها بطبيعتها تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية كبيرة، كما نطمح أن نواصل الدول المتقدمة تقديم المساعدات لهذه الدول، بالرغم من أوضاعها الحالية المتأزمة.

لا تراجع عن المساعدات

باعتبار ان الدول المتقدمة والمانحة تنحصر يوماً بعد يوم بالأزمة الاقتصادية،



تعمل المنظمة على اعداد دراسة تتناول فشل المرأة في الوصول إلى مقاعد البرلمان.



قوانين العائلة من أهدافنا المهمة لنحقق العدالة بين الرجل والمرأة

قد يؤدي إلى تغيير بعض بنوده الخاصة بهذا الإطار.

المرتبة صفر

لئن بدأت المرأة الكويتية تسلك طريقها في الحياة السياسية، إلا أنها لم تصل إلى مواقع القرار، إلا يتعارض هذا مع الأهداف الإنمائية في تحقيق المساواة؟ في مجال مشاركة المرأة السياسية، نعمل حالياً على إعداد دراسة بحثية تتناول أسباب فشلها في الوصول إلى مقاعد البرلمان في الانتخابات الأخيرة، ونحاول أن نعرف لماذا لا تنتخب المرأة الكويتية نظيرتها. وقد لا يعد هذا الأمر سمة المجتمع السياسي الكويتي فقط، ففي أميركا وفي حالة انتخابات هيلاري كلينتون لاحظنا الشيء نفسه، فقدم تصويت المرأة لا يعد السبب الرئيسي لعدم وصولها.

ونحن ندعم المرأة الكويتية بقوة للوصول إلى مواقع القرار السياسي. كما ان من أهداف الإنمائية للاللفية تحقيق المرأة المساواة في المناصب الإدارية العمومية، ولأسف الكويت في هذه النقطة تحتل المرتبة صفر بلا منازع، حيث إن عدد الكراسي الوزارية التي تحتلها المرأة لا يتجاوز اثنين، وهذا ما لا يتفق مع الأهداف التي نعمل على تحقيقها حتى سنة 2015.

وبصراحة، أمام الكويت الكثير لتعمله في مجال إشراك المرأة في الحياة السياسية والوظائف العمومية ووصولها إلى البرلمان.

الواقع البيئي

البيئة من المواضيع التي تأخذ حيزاً كبيراً حالياً في خطط الحكومات المستقبلية، والبرامج التابعة للأمم المتحدة، ما واقع الكويت البيئي وما التحديات التي تواجهها في هذا المجال؟

تحتل البيئة في الكويت أولوية خاصة في برنامجنا كما تلاحظون كيف تعمل في الأهداف التنموية للاللفية، فإنها تعتبر متميزة في أغلبها. فمجال عملنا مكثف خصوصاً على مستوى البيئة والمساواة بين الرجل والمرأة.

وعملنا هنا يندرج في إطار تحديث الصوابط البيئية والمعايير المتصلة بها لمراجعة المشاريع العامة للتأكد من جدواها البيئي بطريقة لا تفرز تأثيرات جانبية، ونعمل حالياً كمنظمة مع السلطات الكويتية المهتمة بهذا المجال لتشريع قوانين بيئية من خلال فريق عمل متخصص في مجال البيئة تدعمه المنظمة وينتمي إليها جيء به خصيصاً لكي يقاسم الكويت التجارب المهنية في سبيل تحقيق واقع بيئي متميز للفائدة الكويت.

فهل سجلتم تملص بعضها من التزاماتها تجاه التمويل الإنساني؟ على الرغم من وضع الدول المانحة المتأزم اقتصادياً فإننا إلى الآن لم نسجل تراجعاً منها عن التزاماتها تجاه البرامج التنموية، فالشراكة بيننا وبين هذه البلدان لا تزال متواصلة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للاللفية. هناك لمبار نسمة يواجهون ظروفًا معيشية واجتماعية صعبة، نريد بالتالي أن نشد انتباه العالم إلى ما يواجهونه من ظروف تحتاج إلى مساعدة بشكل مكثف.

570 ألف دولار مساهمة الكويت

ما دور الدول العربية عامة والكويت خاصة في مجال التمويل الإنساني؟ تحتل الدول الأوروبية المرتبة الأولى في قائمة المانحين، تصددهم البروج والسويد والولايات المتحدة واليابان وألمانيا، وهي تعتبر من الدول المانحة التقليدية، إذ دون مساعدتها لم تكن لنتمكن من مساعدة 240 دولة. وما يعرف عن الدول العربية أنها تساع في حالات الطوارئ والكوارث، فمثلاً الكويت تبرع سنوياً وبصفة تطوعية بمبلغ 570 ألف دولار، في حين تمنح السعودية مليوني دولار، ويتكفل هذان البلدان بتكلفة البرنامج على أراضيها والتي تقدر بـ 4 ملايين دولار سنوياً، وتقدم الحكومة المصرية تمويلات هائلة تقدر بـ 40 مليون دولار في السنة. وعلى الرغم من أن الدول العربية لا تبذل مساهماتها رسمياً وهامة فإن مساعداتها مهمة وتطوعية.

قوانين العائلة

تواجه المرأة الكويتية المتزوجة من غير الكويتي بعض المشكلات المتعلقة بمنظومة الحقوق، منها عدم تجنيس أطفالها وزوجها... كيف يتعامل البرنامج مع مثل هذه القضايا المندرجة في إطار المساواة بين الجنسين؟ بدعم البرنامج قوانين العائلة ويعمل على تنفيذ المرأة في هذا المجال، حيث نعمل على جعل القوانين العائلية في متناول الجميع، مقدمين في ذلك للعالم كل المستجدات والإجراءات القانونية لمصلحة الأسرة في الكويت، فالمنظمة لم تات إلى هنا وفي جعبتها خريطة عمل معينة إنما نعمل على إيجاد وسائل لمصلحة الرجل والمرأة على حد سواء، ونحن لا نعتبر أن هناك نظاماً واحداً صالحاً، ولم ننتقل في عملنا هنا من هذه الخلفية، بل إننا نتطلع إلى إيجاد نظام مشترك بين المرأة والرجل يساعدهما على التقدم والحصول على حقوقهما، وجدير بالذكر أن هناك أسباباً عديدة تفرز القانون كما هو عليه حالياً، ولكننا كل ما نحاول فعله هو تحسينه وتطويره في هذا المجال عن طريق الحوار الذي

زكاتي

استثماري الرابع



خدمة المتبرعين

25745000 - 22241994

خدمة الرد الشرعي

22418142 - 22241992

البدالة (الخدمة الاجتماعية)

22240225

هيئة زكوية مسجلة
www.zakathouse.org.kw

2.5%



ISO 9001:2000

رسالة

تعارض المصالح والأهداف

تعمل منظمة الأمم المتحدة بالتنسيق مع فروعها، وبفضل الدول المانحة، على الحصول على تمويل لتحقيق الأهداف المستقبلية، غير ان ما يشهده العالم من ارتفاع نسبة الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ قد يوجه التمويل إليها... فهل يتعارض ذلك مع المصالح والأهداف التنموية؟

ففي حالة وجود كوارث طبيعية، فمن الطبيعي أن نولي الأولوية في التمويل إلى هذه الحالات المستعجلة والطارئة، فإننا لا نريد أن نحصل على التمويل التنموي على حساب التمويل الإنساني. بصورة أوضح، لا نريد تغليب الشق التنموي على الإنساني، إنما نحاول أن نحقق التوازن بين المصلحتين. وبالتأكيد ينبغي علينا ألا نهتم فقط بالحالات الإنسانية، بل أيضاً ينبغي علينا أن نضع في الحسبان تحقيق الأهداف البعيدة المدى التي من شأنها أن تطور من ظروف هذه الفئات المتضررة.